

تونس: صراع اليساريين والإسلاميين يؤجج العنف في الجامعة

وصعود التيار الإسلامي الممثل لحركة الاتجاه الإسلامي التي أصبحت حركة النهضة بعد انقلاب بن علي في 1987. وقد تمكن الإسلاميون بدعم من رئيس وزراء بورقيبة، الراحل محمد مزالي، من إنجاز مؤتمر تأسيسي سنة 1985 وأعلنوا قيام منظماتهم الجديدة، إلا أن الطلبة اليساريين رفضوا الاعتراف بهذه المنظمة واعتبروها محاولة من السلطة لاختراق الحركة الطلابية.

يذكر أن قائمة اليسار المتحالفة مع المستقلين المحسوبين على التيار الدستوري الذي كان ممثلاً في الجامعة بمنظمة طلبة التجمع الدستوري الديمقراطي، التي تم حلها بعد 14 يناير، فازت بأغلب مقاعد المجالس العلمية العام الماضي.

المنظمة الطلابية الموازية باعتبارها تابعة للحزب الحاكم. وندد من جهته، ندد الاتحاد العام التونسي للطلبة بتعرض أنصاره للعنف وتمزيق معلقاتهم ووثائقهم، وهو ما نفاه الاتحاد العام لطلبة تونس، الذي اتهم جناح النهضة الطلابي بالاستعانة بميليشيا من خارج الحرم الجامعي لتعنيف أنصاره.

وأعدت الأحداث المؤسفة، التي عرفتها أعرق كليات الجامعة التونسية، من جديد إلى الأذهان سيناريو العنف الذي كانت الجامعة التونسية مسرحاً له بين اليساريين والإسلاميين وقد بلغ ذروته في ربيع سنة 1982 في ما يعرف بأحداث كلية الآداب بمنوبة، والتي كانت نهاية سيطرة اليساريين على الفضاء الجامعي



الأحداث
تذكر بسيناريو العنف
في الجامعة التونسية
في ربيع 1982



التونسية التي ساهمت في معركة الاستقلال، حال دون إنجاز الاجتماع، وسط اكتفاء قوات الأمن بمراقبة ما يحدث عن بعد، بعد إلغاء جهاز الأمن الجامعي على أثر رحيل الرئيس زين العابدين بن علي.

وتعود أسباب الخلاف إلى أن ممثلي الاتحاد العام لطلبة تونس يعتبرون أن هذا الملف من اختصاصهم، وسبق لهم أن درسوه مع وزارة التعليم العالي قبل صعود حركة النهضة إلى الحكم، وبالتالي فإن اقتراح الاتحاد العام التونسي للطلبة تبني الملف يعتبر «سرقة» و«استغلاً» لمشاكل الطلبة.

كذلك اتهم الاتحاد العام لطلبة تونس، الذي يسيطر عليه اليساريون منذ سنة 1988، وزارة التعليم العالي بأنها تحابي

تونس - نور الدين بالطيب

أغلقت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس أبوابها، أول من أمس، وعلقت الدروس لمدة ثلاثة أيام بعد نشوب أحداث عنف بين الإسلاميين واليساريين أدت إلى خسائر فادحة في قاعات التدريس وبعض التجهيزات، ما يشير إلى أن السنة الجامعية الحالية ستكون صعبة.

وذكر شهود عيان أن الخلاف بدأ على خلفية اجتماع دعا إليه الاتحاد العام التونسي للطلبة، وهو المنظمة الطلابية التابعة لحركة النهضة، لتدارس ملف طلبة الماجستير، إلا أن تدخل الطلبة المواليين للاتحاد العام لطلبة تونس، المنظمة التاريخية للحركة الطلابية

الحكومة الليبية في مخاض عسير

أبو شاقور يسحب تشكيلته ويعد بتقديمها غداً مع التعديل

لا تزال الحكومة الليبية تعيش مخاضاً عسيراً يحول دون ولادتها بمعارضة شريحة واسعة من أعضاء البرلمان، الأمر الذي دفع رئيسها المنتخب إلى تقديمها معدلة غداً

أعلن رئيس الوزراء الليبي المنتخب، مصطفى أبو شاقور، أنه سحب التشكيلة المقترحة لحكومته بعد يوم فقط من تقديمها إلى المؤتمر الوطني العام لنيل موافقته عليها، بعدما اقتحم محتجون مقر البرلمان، وعبر سياسيون عن استيائهم من ترشيحاته، مؤكداً نيته إعادة تقديم ترشيحات الحكومة المعدلة غداً الأحد.

وقال أبو شاقور، عبر التلفزيون الليبي، إنه يعتزم تغيير بعض الترشيحات في التشكيلة المقترحة، التي تستبعد أكبر حزب في المؤتمر الوطني، وهو تحالف القوى الوطنية، ذو التوجه الليبرالي. وأضاف «لقد طلبت من معالي رئيس المؤتمر الوطني (محمد المقرئ) سحب التشكيل الوزاري الذي قدمته لتعديله، على أن أقدم ترشيحات الحكومة المعدلة يوم الأحد المقبل (غداً) لاعتمادها من قبل المؤتمر».

وقال أبو شاقور «كنت اعتقد أن المؤتمر سيناقش هذه القائمة ويعطيني رأيه». واستدرك بقوله «وحيثما قدمت قائمتي أمس (الأربعاء) غادر بعض أعضاء المؤتمر القاعة.

من حق رئيس الوزراء اختيار الحكومة». من جهته، قال عضو المؤتمر الوطني، محمد سالم، إن هناك حاجة إلى حكومة سياسية، مشيراً إلى أن معظم أعضاء التشكيل الحكومي المقترح ليسوا معروفين. وقال المتحدث باسم «تحالف القوى الوطنية»، حمودة سيالة، إن التحالف سيدعم حكومة أبو شاقور، ما دامت تهدف إلى خدمة المصالح الوطنية الليبية وتحسين الأمن وتعزيز التنمية.

وفي وقت سابق أول من أمس، اقتحم محتجون يعتقدون أن مدينتهم غير ممثلة تمثيلاً كافياً في الحكومة الليبية المقترحة مقر المؤتمر (البرلمان)، بينما كان المجلس يستعد لبحث ترشيحات رئيس الوزراء المنتخب.

ودخل ما بين 100 و150 متظاهراً من بلدة الزاوية التي تقع غرب البلاد القاعة الرئيسية، حيث كان يجتمع المجلس، ما أدى إلى تأجيل الجلسة إلى وقت لاحق من المساء.

في غضون ذلك، ذكرت وكالة أنباء التضامن الليبية أن مصدرًا داخل حزب «العدالة والبناء» (الأخوان المسلمون)، سرب أمس أنباء عن سعي الحزب مع قيادة تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل إلى إيجاد حل للمأزق السياسي الحاصل في البلاد.

وقال مصدر خاص من «العدالة والبناء» للوكالة، إن هناك جهوداً مشتركة بين حزبه وتحالف القوى الوطنية تبحث عن مقاربة وطنية تخرج البلد من عنق الزجاجة، بعد ارهاصات فشل حكومة أبو شاقور.

من جهتها، قالت صحيفة «العرب» اللندنية إن هناك «لعبة قطرية» حالت دون مشاركة الليبراليين في الحكومة الليبية الجديدة. وذكرت الصحيفة، في تقرير على صدر صفحتها الأولى في عددها أمس، «أن حالة من الغضب تسود الأوساط الليبية بعدما وصفتها تقارير بتدخل خارجي ضغط بكل قوة لإخراج الليبراليين من الحكومة».

وأضافت المصادر إن أحد نواب التحالف الوطني، الذي يتزعمه محمود جبريل، وجه اتهامات صريحة إلى قطر بأنها تدخلت بالمال، وأغرت المستقلين لتغير من موازين القوى داخل المؤتمر الوطني، وتقطع الطريق أمام غالبية كان سيجوزها الليبراليون، وهو ما يفسر رفضهم الدخول في الحكومة التي ألفها أبو شاقور. وقال النائب: «إن حكومة تهيمن عليها مجموعات مرتبطة بقطر لا يمكن أن تكون لها أي صلاحيات».

ويضم تحالف القوى الوطنية أكثر من 40 حزباً صغيراً ليبرالياً، ويشغل 39 مقعداً في البرلمان من أصل 80 مخصصة للأحزاب السياسية.

(الأخبار، رويترز)



ذكرت قناة «دي»
التركية أن السلطات
اعتقلت شخصين
تونسيين في مطار
إسطنبول يشبه في
علاقتهما بمقتل السفير
الأميركي لدى ليبيا،
كريستوفر ستيفنز
(الصورة)، الشهر
الماضي. وأوضحت أن
الرجلين حاولا الدخول
باستخدام جواز سفر
مزورين أول من أمس.

(يو بي آي)

رقم اليوم

42,5
مليون يورو

وقّع وزير الاقتصاد والمال
المغربي، نزار بركة، ورئيس
البنك الأوروبي للاستثمار،
فيليب دوفونتين فيف، أمس،
في العاصمة الرباط اتفاقية
قرض بقيمة 467 مليون درهم
(42,5 مليون يورو) لتمويل
البرنامج الوطني للاقتصاد في
مياه الري. وقال بيان للبنك إن
هذا القرض منح للمساعدة
المغرب على تطوير فلاحية
عصرية مع ضمان تدبير فعال
ومستدام لمصادر المياه.
وأضاف البيان أن هذا التمويل
«سيسمح بتحويل 21405
هكتارات من السقي التقليدي
إلى السقي الموضعي، كذلك
سيستفيد 8000 فلاح صغير
من هذا التمويل» في عدة
مناطق من المغرب.
(أ ف ب)

إيران: انتقاد لسوء إدارة الحكومة

اتهم وكيل وزارة الخزانة الأميركية ويليام كوهين، أمس، السلطات الإيرانية بسوء الإدارة الاقتصادية، محملاً إياها مسؤولية تراجع الريال أخيراً، لكنه أقر بأن العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية تشكل سبباً آخر لهذه الأزمة. إلا أن أحد مستشاري المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، وعد بأن تتغلب بلاده على «المؤامرة» على أسواق الصرف الأجنبي والذهب.

وذكر كوهين، خلال زيارة لمؤسسة «تشاتام هاوس» البريطانية للأبحاث، أن بوسع إيران «تخفيف الضغط عن شعبها» بمعالجة المخاوف من أنشطتها النووية. وقال: «يرجع هذا من دون شك في جانب كبير إلى سوء إدارة الحكومة الإيرانية لاقتصادها، فضلاً عن تأثير العقوبات. بمقدور القيادة الإيرانية تخفيف الضغط الذي يشعر به شعبها».

انتقد إمام جمعة طهران المؤقت، أحمد خاتمي، «الإدارة السيئة» للحكومة الإيرانية في الموضوع الاقتصادي، داعياً السكان والسلطات في إيران، إلى التعاون لمواجهة «الحرب الاقتصادية» المتمثلة في العقوبات الغربية.

ورأى خاتمي، خلال خطبة الجمعة في جامعة طهران، أن «بعض الضغوط ناتجة من العقوبات. لكن الإدارة السيئة هي أيضاً السبب»، لافتاً إلى أن الخلافات الداخلية «تصب في مصلحة العدو».

وقال إن «الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه المشاكل هي التعاون بين المسؤولين والشعب».

ورأى خاتمي، وهو عضو في مجلس الخبراء المكلف بالإشراف على أنشطة المرشد الأعلى الإيراني، أن «الضغط الذي يمارسه علينا اليوم الاستكبار العالمي يشكل حرباً اقتصادية فعلية»، مؤكداً أن «هذا الضغط لن يستمر، شعبنا سيتأكد أنهم هم (الاعداء) من سيخسرون».

كذلك، أعلن أحد مستشاري خامنئي، غلام علي حداد عادل، في أعقاب اندلاع